الحريات الإعلامية في الأردن
دراسة اجتماعية على عينة من الإعلاميين الأردنيين

ميساء نصر الرواشدة(*)
حمزة خليل الخدام(**)
خلود عودة المراشدة(***)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع الحريات الإعلامية في الأردن؛ حيث تم اختيار عينة عشوائية منتظمة، تكونت من (265) إعلامياً وإعلامية، واستُخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وحللت باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد اختيرت الأساليب الإحصائية الملائمة للإجابة عن أسئلة الدراسة، وهي: الإحصاء الوصفي، واختبار كرونباخ ألفا (Cornobach's Alpha) الذي استُخدم لقياس الأنساق الداخلية لأداة الدراسة، واختبار (ت) (t.Test paired-sample) لفروق العينات المتزاوجة، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). وكشفت الدراسة عن وجود ضعف في الحريات الإعلامية في الأردن، نتيجة كثرة التغييرات والتبديلات التي طرأت طوال السنوات الماضية على القوانين والتشريعات الإعلامية، وبينت النتائج أن أغلب الإعلاميين – ضمن عينة الدراسة – يحملون الشهادة الجامعية الأولى ولديهم درجة عالية من الوعي والمعرفة، وأن الإعلامي الأردني إعلامي متخصص في مهنته، تتوافر لديه المؤهلات المهنية التي تمكنه من القيام بعمله بكل مهارة واقتدار. وأثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تبعاً لمتغيرات الجنس، وسنوات الخبرة في مجال الإعلام، والدخل

(*) باحثة اجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية، ومعدة برامج في التلفزيون الأردني:
maissa_rawashdeh@yahoo.com

(**) أستاذ علم الاجتماع المساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عجلون الجامعية، قسم العلوم الاجتماعية: khaddam80@yahoo.com

(***) باحثة اجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية، وزارة العمل الأردنية، مديرية عمل المرأة:
k_marashdeh@yahoo.com

الشهري، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل الذي يقوم به الإعلامي. بينما كشفت عن فروق ذات دلالة إحصائية، تبعاً لمتغيرات، نوع المؤسسة التي يعمل فيها الإعلاميون، والقطاع الذي تنتمي إليه، حيث تبين أن الإعلاميين الذين يعملون في الإعلام الإلكتروني، والإعلام المطبوع لديهم مستويات من الحريات الإعلامية أعلى من غيرهم من الإعلاميين. والإعلاميون العاملون في القطاع العام يخضعون لضغوط تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية بشكل أكبر من الإعلاميين العاملين في القطاع الخاص. وفي النهاية قدمت الدراسة عدداً من التوصيات لدعم الحريات الإعلامية في الأردن.

المصطلحات الأساسية: الحريات الإعلامية، واقع الإعلام الأردني، المؤسسات الإعلامية في الأردن.

المقدمة:

تعدّ وسائل الإعلام المختلفة بأشكالها وأنواعها كافة، عاملاً مهمّاً في نشر الثقافة والوعي والرقابة على الأداء الحكومي، وبلورة الرأي العام في المجتمع، وهي بمثابة المرآة التي تعكس هموم المواطن وآماله وتطلعاته، كما تسهم في تشكيل الوعي العام بأهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد وصلت وسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة في العالم إلى حدٍّ كبير من القوّة والتأثير على الرأي العام؛ حيث تسهم في صياغة ثقافة الناس واتجاهاتهم، من خلال تقديم التحليلات والمعلومات حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإثارة حماسة الجمهور لدعم قضية معيّنة ومعالجتها، من خلال تسليط الأضواء عليها وشرح أبعادها للناس وإثارة اهتمامهم بها. ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في الرقابة والثقافة والتوعية فقد أطلق عليها لقب صاحبة الجلالة حيناً، والسلطة الرابعة حيناً آخر. ولا شك أن كفاءة الإعلام تعتمد – بالإضافة إلى التدريب والتخصص والمهنية – على تمتع الصحفي بالحرّية الصحفية الكافية التي تمكّنه من التعبير عن آرائه، ونشر تقاريره وأفلامه عن الأحداث التي يكلّف تغطيتها؛ أي إن تأثير وسائل الإعلام بجميع أشكالها المرئية والمسموعة والمقروءة يعتمد على مدى الحرّية التي يتمتع بها الصحفي والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى. وقد أصبحت حرية الإعلام من المؤشرات المهمة لدرجة تقدم المجتمع وحجم الديمقراطية التي يتمتع بها.

إن لحرية التعبير التي انبثقت منها حرية الإعلام شأناً عظيماً في حياة الشعوب، وقد كوفِحَ من أجلها طويلاً، وتشرّبت هذه الحرّية بالديمقراطية، وشكّلت الديمقراطية دائماً بما يميّزها من تعددية فكرية وسياسية، ضمانة مهمّة لحرية

الصحافة. (أبو عرجة، 2003). فالإعلام الحرّ هو الذي يكشف الفساد، ويعزّز الرقابة، ويساعد على النهوض بالمجتمع. ومن المؤسف القول إن الإعلام في الوطن العربي لا يزال يُستخدم كوسيلة لخدمة الحكومات والنخب الحاكمة، من خلال ملكيته أو إخضاعه لسيطرة الحكومات، وتوجيهه لخدمة مصالحها والدعاية لها؛ مما يسهم في استمرار التسلط وغياب الوظيفة الرئيسة للإعلام، وهي الرقابة على الأداء الحكومي والتوعية الجماهيرية والتثقيف. أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في وسائل الإعلام، كمّاً ونوعاً؛ حيث ازداد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية والصحف المحلية والإلكترونية بصورة ملحوظة، وتوزعت ملكيتها على القطاعين العام والخاص. وقد رافق هذا التطور الكمي والنوعي في وسائل الإعلام تعديل أو سن تشريعات إعلامية جديدة لتواكب هذا التطور والنظرة إلى الدور الجديد لوسائل الإعلام، كما ألغيت الرقابة الحكومية على الصحف، ومُنع حبس الصحفيين، وتطورت مواثيق الشرف الإعلامي. هذا، وعلى الرغم من التطورات والتغييرات التي طرأت على الساحة الإعلامية، فإن مساحة الحرّية الإعلامية المتاحة في الأردن لا تزال غير واضحة الحدود، لذا تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على واقع الحريات الإعلامية في الأردن من خلال دراسة عينة من الإعلاميين الأردنيين.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

1 – **الإعلام:** وهو بمعناه الواسع يشمل جميع وسائل الإعلام الحديث من الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية ووكالة الأنباء الأردنية "بترا" والإعلام المرئي والمسموع. لذا فإننا عندما نتحدث عن حرية وسائل الإعلام، فإننا نتحدث عن حرية الصحافة المكتوبة والإلكترونية وحرية البث الإذاعي والتلفزيوني، وذلك بعد أن أصبح تعبير الصحافة لا يشمل الصحافة المقروءة أو المطبوعة، أو المكتوبة فحسب، وإنما يتعداها ليشمل الصحافة بأبعادها ووسائلها المقروءة والمكتوبة، والمرئية والمسموعة.

2 – **حرية الصحافة:** تشمل حرية الصحافة – كما جاء في المادة (6) من قانون المطبوعات والنشر النافذ حالياً –: إطلاع المواطن على الأحداث والأفكار والمعلومات في جميع المجالات، وإفساح المجال للمواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم وإنجازاتهم،

وحق الحصول على المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها، وكذلك حقّ المطبوعة/ الدورية والصحفي في إبقاء مصادر المعلومات والأخبار التي تم الحصول عليها سرية. (قانون المطبوعات والنشر، رقم 8 لسنة 1998).

3 – **الإعلامي:** هو كلّ شخص يعمل في إعداد المواد الإعلامية وإنتاجها وإخراجها وكتابتها سواء كان يعمل في الصحافة المكتوبة، أم الصحافة الإلكترونية، أم وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أم الإعلام المرئي والمسموع.

4 – **المؤسسة الإعلامية:** هي المؤسسة التي تمارس العمل الإعلامي سواء المطبوع أو الإلكتروني أو المرئي والمسموع.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً – الإطار النظري:

ارتبطت حرية الإعلام والصحافة بالتطور التكنولوجي الكبير الذي طرأ على وسائل الاتصال، فاستخدام تكنولوجيا الاتصال المتقدمة أعطى الإعلام والصحافة القدرة على تكوين الرأي العام وتوجيهه (العضايلة، 1997). ولما كان الإصلاح والديمقراطية أهم التحديات التي تواجه العالم العربي ومستقبله، فإن الأبرز والأهم والأكثر تأثيراً في هذه المسألة الجوهرية هو موضوع الحرّيات، وفي القلب منها حرية التعبير، ولا يمكن الحديث عن الإصلاح والديمقراطية من دون توفير الحد الأدنى من الحرّيات الأساسية، وهي: حرية التعبير، وحرية الاعتقاد، وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وحرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة وغيرها. ويؤكد جونز ميل موضوع الحريات (John, S. Mill) بقوله: "إن النطاق المناسب للحرّية الإنسانية هو حرّية الضمير بأشمل معانيها وحرّية الفكر والشعور وحرّية الرأي، والوجدان المطلق في كلّ الموضوعات سواء كانت عملية أم تأملية أم علمية"، كما قال إن أي مجتمع لا يكفل لأفراده كلّ هذه الحرّيات لا يمكن أن يكون مجتمعاً حراً بمعنى الكلمة، أياً كان شكل الحكومة القائمة فيه، والحرّية الوحيدة التي تعدّ جديرة بهذا الاسم إنما هي تلك التي تؤكد بمقتضاها مصلحتنا بالطريقة التي نؤثرها ما دمنا لا نحاول أن نستلب الآخرين مصالحهم" (John, S. Mill, 1975). ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من النظريات الإعلامية التي اهتمت بتفسير النظم الإعلامية في المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، والنظريات الإعلامية

هي نظريات معيارية تصف وضعاً مثالياً لنظام إعلامي تتحدد فيه الهيكلة والعمليات، وهي لا تصف واقع الإعلام، بل تؤكد مثالية الإعلام وما ينبغي أن يكون عليه (Baran & Davis, 2003). وتنطلق هذه النظريات – عادة – من الفلسفة والقيم والإيديولوجيا السائدة في المجتمع، وهي التي تؤسس لنشأة المؤسسات الإعلامية، وتعطيها الشرعية المطلوبة، وتنعكس الملامح الخاصة بهذه النظريات في القوانين والسياسات الإعلامية، ومواثيق الشرف، وأخلاقيات المهنة (McQuail, 2000). ومن أهم هذه النظريات الإعلامية ما يلي:

1 – **نظرية السلطة** (Authoritarian Theory): تستند نظرية السلطة إلى عدد من الافتراضات التي تنصّ على أن الإنسان يتمتع بطاقاته الكامنة لكي يكون خادماً للدولة، وأن الدولة تتفوق على الفرد، ويعتمد الفرد على الدولة في تقدمه وتطوره الشامل. وتُعمّم المعرفة على الأفراد بوساطة الدولة، التي يعيش الفرد من أجلها. وتكتشف المعرفة من خلال الجهود العقلية، علماً بأن الحكماء يملكونها؛ لأنها تُمنح لهم من السماء؛ أي بالحقّ الإلهي. ويقوم البناء النظري للنظام السلطوي للصحافة على أساس جعل الصحافة في خدمة السلطة، ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية لهذا النظام فيما يلي:

أ – تلتزم الصحافة بتأييد كلّ ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها، والدفاع عن سياسات الحكم القائمة.

ب – يعدّ السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة منحة من الحاكم وامتيازاً يختص به من يشاء من رعيته، ويترتب على ذلك التزام الفرد بتأييد النظام الحاكم وسياساته وإلا يتم سحب الامتياز.

ج – يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيام هذه الصحف واستمرارها رهناً برغبة السلطة.

د – إن درجة الحرّية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحرّيات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة (مكاوي، 1994).

2 – **نظرية الحرّية أو النظرية الليبرالية** (Libertarian Theory): وتنصّ هذه النظرية على أنّ طريق الوصول إلى الحقيقة يتمثل بالمنافسة الحرّة للآراء والأفكار في سوق الأفكار الحرّة التي تتضح فيها جوانب الحقيقة وزواياها المختلفة، وترى

هذه النظرية أنّه يجب على الحكومة أن تدع الصحافة تعمل بمفردها، وأن تنشر كلّ ما تريد نشره؛ فهذا يؤدي إلى حصول تنوع كبير في الآراء ووجهات النظر التي يعبر عنها الناس بوساطة الصحف (أبوعرجة، 1999). ومن ثم على الإعلام أن يكون حرّاً من أي رقابة مسبقة ومفتوحاً لكلّ شخص أو جماعة دون إذن أو ترخيص، وعلى صعيد الممارسة العملية فإن حرّية الصحافة بهذا المفهوم لم تتحقّق بعد في أي مجتمع؛ مما دعا إلى المطالبة بتقييد هذا الحقّ إذا ما أدى إلى تهديد أخلاقيات المجتمع؛ ففي ظل ظهور الاتجاهات الاحتكارية في ملكية الصحف وتدخل المصالح المالية الخارجية في شؤون الصحافة أصبح تدخل الشركات الكبرى فيها بديلاً عن التدخل الحكومي، والنتيجة واحدة.

3 – **النظرية الشيوعية/السوفيتية** (Communist Theory): ترتكز هذه النظرية على أنّ وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي، هي وظائف الجهاز الحاكم نفسها؛ أي دعم بقاء النظام الاشتراكي وتوسعه، وأن هذه الوسائل يجب أن توجد لنشر السياسة الاشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة. وفي ظل هذه النظرية، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تعدّ أدوات للحكومة، وجزءاً لا يتجزأ من الدولة، والدولة تملك هذه الوسائل وتشغّلها، والحزب الشيوعي هو الذي يوجّهها، وتسمح النظرية الشيوعية بالنقد الذاتي؛ حيث لا يتجاوز الحدود المرسومة له (الموسوي، 2003) وتفترض النظرية الشيوعية أنّ الجماهير أضعف وأجهل من أن تحاط علماً بكلّ ما تقوم به الحكومة، ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائماً من أجل الأفضل، والأفضل عادة هو ما تقوله القيادة، ويتفق – بطبيعة الحال – مع خط النظرية الماركسية، ومن ثم فإن كلّ ما تفعله وسائل الإعلام كي تدعم وتسهم في إنجاح الشيوعية، يعد أخلاقياً، في حين أن كلّ ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي، يعد غير أخلاقي؛ كما استخدمت النظرية الشيوعية مفردات كثيرة للدعاية، أكثر منها للتنظير العلمي، كشعارات تكافؤ الفرص، والمساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الثقافي ورفع الاستغلال عن طبقات الشعب العامل. وبانهيار الشيوعية، وسقوط الاتحاد السوفيتي، عام 1989، على يد الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف تهاوت النظرية الشيوعية، في الإعلام.

4 – **نظرية المسؤولية الاجتماعية** (Social Responsibility Theory): ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقرير نُشر عام 1947 بوساطة لجنة هوتشينز (Hutchins)، وقد استهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية

للصحافة والتوفيق بين حرّية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية (صالح، 2002). ووفق هذه النظرية يمكن أن تسهم الصحافة بدور فعّال ومتوازن في المجتمع؛ لأن المسؤولية الاجتماعية تحتم عليها التعبير عن رغبات المواطنين وتطلعاتهم وتوجيه السلطة السياسية في حالة خروجها عن الشرعية (McQuail, 2000). فالحرّية عند نظرية المسؤولية الاجتماعية حقّ للفرد، إلا أنّها مقيَّدة بالمصلحة العامة، وهي إحساس بالواجب وإحساس بالمسؤولية في النظام الاجتماعي السائد وقيمه الأخلاقية، ولذلك فمن مسؤولية وسائل الإعلام في ظلّ نظرية المسؤولية الاجتماعية أن تؤدي عدّة وظائف (نصار، 2004). كما ركزت هذه النظرية على أن الإشراف على وسائل الإعلام يتولاه الشعب ومحكمة قوانين الشرف الإعلامي، وأن ملكية الصحافة تعطى للقطاع الخاص بشرط عدم إخلاله بالقوانين العامة أو المصلحة العامة، ولا حقّ في هذه النظرية للدولة في التدخّل، كما ترى نظرية المسؤولية الاجتماعية أن للناس حقّ المعرفة والاطلاع وأن وسائل الإعلام مسؤولة عن تزويد المجتمع بالمعلومات، وإطلاعه على الأحداث شريطة الالتزام بالمسؤولية (نصار، 2004). وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال؛ حيث يحظر على الصحافة نشر ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر عليها التدخل في حياة الأفراد الخاصة (McQuail, 2000).

5 – **نظرية حارس البوابة الإعلامية** (Gatekeeper Theory): يعدّ مفهوم حراسة البوابة واحداً من أقدم الأفكار النظرية التي درسها الباحثون الإعلاميون، وتتلخص النظرية التي اكتشفها الباحث كورت لوين (Kurt Lewin)، عالم النفس الاجتماعي في أن المعلومات تقطع رحلة طويلة حتى تصل إلى الجمهور، وأنها تمر في تلك الرحلة عبر شبكات، يتم فيها اتخاذ قرارات، تماماً مثل مرور المياه في قنوات الري التي يتحكم في توزيعها حراس هذه القنوات. واعتبر لوين أن جميع أصحاب القرار في كلّ مفصل ونقطة رئيسة على مدى رحلة المادة الإعلامية هم من حراس البوابة الإعلامية ويتمتع أولئك الحرّاس بالحقّ في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أي رسالة تأتي إليهم، كما أن من حقّهم إجراء تعديلات على الرسالة التي ستمر، وهناك دائماً أخبار أكثر مما يمكن إرسالها، وأخبار أكثر مما يمكن نشرها. لذلك لا بد في النهاية من الاختيار بين المواد الكثيرة التي تصل وكالة الأنباء أو الصحيفة (رشتي، 1978). وقد لخص الباحث الأمريكي (ولتر جيبر) نتائج

الأبحاث الأساسية التي أجريت على حراس البوابة، وكانت العوامل المؤثرة على المحررين في حجرة الأخبار، تتمثل في المحافظة على قيم المجتمع وتقاليده والاندماج الاجتماعي والثقافي، وتأثير سياسة الناشر ووكالات الأنباء والأعمدة على زيادة التماثل بين الصحف، إلى جانب تأثير الاعتبارات الذاتية والضغوط المهنية على المُتصل فضلاً عن الدور الذي يؤديه الجمهور في التأثير في ما يختاره المُتصل.

6 – **نظرية التدفق الحرّ للمعلومات** (The free flow of Information Theory):

تعتمد هذه النظرية على الفكر الليبرالي الداعي لحرية الفكر والتعبير وحرية الاقتصاد، والحدّ من تدخل الدولة في تنظيم حياة الفرد والمجتمع، وعلى هذا الأساس يرى أنصار نظرية التدفق الحرّ للمعلومات أن ما يقال عن عدم التوازن في النظام الدولي هو أمر طبيعي يعكس عدم التوازن في عناصر القوى بين دول العالم المختلفة. وحقيقة أن معظم الأخبار والمعلومات تنتج في دول الشمال، ثم تنقل من الشمال إلى الجنوب، ومن ثم يرى أنصار التدفق الحرّ أن أي اقتراح بتعديل النظام الاتصالي، وجعله أكثر توازناً وعدلاً، سيقود عملياً إلى الاعتداء على حرية الوصول إلى المعلومات، وسيسمح للحكومات المستبدة في دول الجنوب بوضع قيود وعقبات تحول دون التدفق الحرّ للمعلومات. هكذا ترفض نظرية التدفق الحرّ للمعلومات أي تعديل أو تغيير في النظام الاتصالي العالمي على الرغم من توازنه، وعلى الرغم مما ينتج عن ذلك من مشكلات، فمن البدهي أن التدفق الحرّ للمعلومات بين أطراف غير متساوية في القوة الاقتصادية أو السياسية أو التكنولوجية سيكون في مصلحة الأطراف الأكثر قوة، كما أوضحنا ذلك من قبل؛ من هنا تبدو نظرية التدفق الحرّ للمعلومات وكأنها تبرر عدم عدالة الأوضاع الحالية في بيئة الاتصال الدولي وفي النظام الاتصالي الدولي (عز الدين، 2006).

ثانياً – الدراسات السابقة:

أجرى كل من تشان، جوزيف. ولي، فرانسيس، Chan, Joseph. and Lee, Francis عام (2007) دراسة بعنوان "**حرية الصحافة والمصالح المحلية: دراسة مسحية**". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الصحافة في هونغ كونغ في الدفاع عن المصالح المحلية للمجتمع. حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل مفاده: ما مدى أولوية المصالح المحلية بالنسبة إلى وسائل الإعلام في هونغ كونغ؟ وهل الاهتمام

بالمصالح المحلية يعود إلى طبيعة السياسات الإعلامية الخاصة بحرية الصحافة في المدينة؟ وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لمجتمع الدراسة المكون من جميع صحفيي هونغ كونغ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن 58% من الإعلاميين والصحفيين في هونغ كونغ أبدوا استعدادهم للوقوف إلى جانب قضايا المجتمع المحلي، على الرغم من أنها قد تعني مواجهة مباشرة مع حكومة الصين، كما أن معتقدات الصحفيين واتجاهاتهم ومواقفهم السياسية تتأثر في أثناء تناول قضايا المجتمع من خلال الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفي على نفسه دون أن يشعر بذلك. **أما** خلف (2005) فقد قام بتنفيذ دراسة بعنوان "حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). سعت هذه الدراسة إلى البحث عن إجابات لعدد من الأسئلة، لعل أهمها: ما الآثار الرئيسة التي نتجت عن تقييد حرية الصحافة الفلسطينية في عهد السلطة الفلسطينية؟ وما أثر إنشاء السلطة الفلسطينية على واقع الإعلام الفلسطيني؟ وما حجم التأثير الذي أحدثته الصحافة الفلسطينية في الواقع السياسي الفلسطيني؟ وتتناول الدراسة الدور المهمّ والأساس المنوط بالصحافة الفلسطينية في بناء أسس الوعي السياسي الفلسطيني، وكذلك مناقشة دورها المفترض كقوة تشكلّ صمام أمان للحقوق والحرّيات العامة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: إن غياب الديمقراطية في عهد السلطة الفلسطينية سبب في تدني الحريات الإعلامية، وكذلك غياب مبدأ احترام القانون وسيادته لدى الأجهزة التنفيذية في السلطة الفلسطينية وتدخل جهات خارجية – خاصة من قبل الأجهزة الأمنية – في عمل المؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى ضعف الدور الذي تؤديه نقابة الصحفيين في الدفاع عنهم، والعمل على تحسين أوضاعهم وتأمين بيئة آمنة لهم؛ ليتمكنوا من ممارسة عملهم بحرية وأمان. وقام السويلميين (2005) بإجراء دراسة بعنوان "حرية الرأي كأحد حقوق الإنسان (الأردن كحالة دراسة)". تعرضت الدراسة لمفاهيم الحقّ والحرّية بالمفهوم العربي والإسلامي والغربي، وبحثت في بيان جذور حرية الرأي في التشريع الأردني، وكيف أسهم كلّ من الصحافة والإعلام والأحزاب السياسية والنقابات بدعم هذه الحرّية. وهدفت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه الحقوق والحرّيات العامة التي من أهمها حرية الرأي. كما تعرفت الدراسة مفهوم حرية الرأي في التشريعات الدولية والتشريع الأردني وبيان أهمية حرية الرأي بالنسبة إلى

الأفراد والمجتمعات. وخلصت الدراسة إلى أنّ الممارسة الحقيقية والفعلية لحرية الرأي لا تكون فقط بالنص على هذه الحرّية في القواعد القانونية والدستورية، بل إن الممارسة اليومية بين الأفراد من جهة، وبين الأفراد والحكومة من جهة أخرى، هي المعيار الحقيقي لوجود مثل هذه الحرّية. وأجرى إبراهيم (2004) دراسة حول "**حرية** الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي". هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل مراحل تطور تشريعات الصحافة المصرية منذ صدور أمر نابليون بتنظيم شؤون الطباعة في 14 يناير 1799 حتى صدور قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 مع التركيز على تحديد ملامح السياسة التشريعية في كلّ مرحلة. وتركز الدراسة بشكل خاص على السياسة التشريعية، في ظل التعددية الحزبية والصحفية التي شهدها النظام التشريعي والعلمي المصري منذ منتصف السبعينيات، وما واكبها من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في محاولة لتشخيص التأثير المتبادل بين حرية الصحافة، وتلك المتغيرات، وتحديد مدى مواكبة التنظيم القانوني الحالي 1996 (سنة صدور العمل) للصحافة المصرية لمقتضيات التطور الديمقراطي. وتتناول الدراسة سياسات التشريع تجاه حرية الصحافة في مصر، من خلال استعراض التطور التاريخي لمفهوم حرية الصحافة، والنظام الصحفي المصري، وحرية الصحافة في المنهج التشريعي المصري كما تحتوي الدراسة توصيفاً، وتحليلاً، وتقويماً للتنظيم القانوني لحرية الصحافة في مصر، من حيث سبل تنظيم الصحف، وإصدارها، وملكيتها، وتنظيم النشاط الصحفي، والنظام القانوني للهيئات الصحفية والإعلامية. أما دراسة يعقوب (2003) فقد كانت بعنوان "**حرية التعبير الصحفي في ظلّ الأنظمة السياسية العربية، دراسة تحليلية مقارنة للصحف والقوانين السودانية والأردنية في الفترة من 1989– 1999**". هدفت إلى الوقوف على قياس مدى الحريات التي سمحت بها الأنظمة العربية من خلال قوانين الصحافة والمطبوعات وأثر هذه الحريات على استقرار الأنظمة السياسية، ومقارنة حريات التعبير الصحفي تحت أنظمة متعددة من خلال عينة زمنية تمتد من (1989–1999) وتطبق في السودان والأردن، وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة، أبرزها: أن المستعمر البريطاني خلّف في السودان والأردن إرثاً من التشريعات الصحفية التي استمدت منها قوانين الصحافة في البلدين سماتها؛ مما أفرز واقعاً صحفياً اتسم بعدم الاستقرار نتيجة لهيمنة الحكومات على الصحافة. كما خلصت الدراسة **إلى** وجود تباين في الممارسة

الصحفية بين السودان والأردن نحو العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في كلا البلدين، وفيما يتعلق بدراسة أحمد أبو المنصور "Abul Mansur Ahmed" (2002) فقد جاءت بعنوان "**حرية الصحافة وقيودها**"، وهدفت إلى تعرف مدى حرية الصحافة وطبيعة عملها في بنغلاديش، وكيفية تأثيرها في حماية الديمقراطية والنهوض بها والصلة الوثيقة بين الصحافة والديمقراطية. تناولت الدراسة معظم الأنظمة التي حدّت من حرية الصحافة في بنغلاديش، التي تمتد جذورها إلى عهد الاستعمار، كما تناولت الدراسة قوانين المطبوعات والنشر في الفترة الزمنية الممتدة منذ عهد الاستعمار البريطاني إلى تاريخ إجراء الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي الذي اعتمد على المراجعة والتحقيق في الوثائق واللوائح والقوانين والأنظمة الأساسية الخاصة بالصحافة في بنغلاديش. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن القوانين واللوائح الخاصة بالإعلام والصحافة تحدّ من حرية الإعلام؛ حيث إنها تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ودستور بنغلاديش، وتعدّ انتهاكاً لهما، وإنّ بعض هذه القوانين يتعارض مع قيم الديمقراطية وإن معظم الأحكام والقوانين في مختلف درجاتها تمس حرية الصحافة. كما أنّ سلطة الدولة لا تتسامح مع من ينتقد الشخصيات العامة من موظفين ومسؤولين؛ الأمر الذي يحد من حرية الإعلام التي تحتاج إلى حماية ضد إساءة استخدام السلطة من جانب أصحاب المناصب في دولة ديمقراطية، كما توصلت الدراسة إلى أنّ الجمهور ووسائل الإعلام، كلاهما في حاجة إلى تشريعات وقوانين تحمي الحرّيات وتحارب الفساد؛ فمجرد وجود قوانين تعود جذورها إلى الاستعمار يعدّ أمراً كافياً لتقييد حرية الصحافة. أما دراسة الهويمل (1996) فقد جاءت لتبحث في "**حرية الرأي في التشريع الأردني**"، وهدفت إلى تبيان أهمية حرية الرأي وتطورها، وموقع هذه الحرّية بين الحرّيات العامة. كما هدفت الدراسة إلى البحث في وسائل حرية الرأي وضوابط هذه الحرّية. وركزت الدراسة على تبيان وتوضيح دور حرية الرأي في الدساتير الأردنية المتعاقبة، والدستور المعمول به حالياً والميثاق الوطني الأردني، كما تعرضت إلى بيان حدود حرية الرأي في التشريع الأردني. وخلصت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن الفقهاء لم يتفقوا على تعريف جامع ومانع للحرية، كما أن الحقوق والحرّيات ليست من المفاهيم الثابتة، وإنما هي مفهوم نسبي، تعتريها سنن التطور وظروفه؛ فمضامينها تتغير بتغير العصور وتختلف باختلاف الإيديولوجيات، والمتغيرات، والمستجدات

التي تحكم ذلك النظام السياسي، وما يحيط به من ظروف ومؤثرات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية، وتقنية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة نلحظ أن معظم هذه الدراسات تناولت موضوع حرية الإعلام من جانب واحد فقط، فدراسة (خلف) تناولت الآثار الناتجة من تقييد حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية، أمّا دراسة (السويلميين) فقد ركزت على حرية الرأي كمفهوم وما يواجهه من معوقات، ودراسة مكاوي ركزت على أهمية مراعاة الإعلام المفتوح لحقّ المجتمع في الحفاظ على بنائه وأمنه وقيمه وتقاليده، مع انفتاحه على الأخبار والمعلومات ونقل الثقافة والفنون والعلوم، وكذلك حقّ المواطنين في حماية سمعتهم من القذف والتشهير، والحفاظ على أسرار حياتهم الخاصة. إن ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزها على الحريات الإعلامية في الأردن كما يقدرها الإعلاميون أنفسهم.

مشكلة الدراسة:

يعد الإعلام الحرّ بوسائله المختلفة إحدى أهم الأدوات الجماهيرية القادرة على الإسهام بفاعلية في عمليات التغيير والتحديث والتطوير ونشر الحرّيات، بما يملكه من قدرات على الإقناع والتأثير والتوجيه، وخلق الدافعية للإنجاز والمشاركة الإيجابية في مختلف جهود التنمية. وتتمثل المشكلة الرئيسة في هذه الدراسة في تدني سقف الحرّيات الإعلامية في الأردن بالمقارنة مع الدول الديمقراطية، ومن ثم عجز الوسائل الإعلامية في الأردن عن أداء دورها الأساس في الرقابة على الحكومات والعمل العام والتثقيفي والتنموي المطلوب، كما هو الحال في بقية دول العالم المتقدم، لذا تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على واقع الحريات الإعلامية في الأردن من خلال إجراء دراسة على عينة من الإعلاميين الأردنيين المنتسبين لنقابة الصحفيين.

أهمية الدراسة:

على الرغم من التطور الكبير الذي وقع على مهنة الصحافة والصحفيين، والدعم الملكي لهذه المهنة من خلال تصريحات جلالة الملك عبد الله الثاني بأكثر من مناسبة بعدم السماح بحبس الصحفيين، واهتمام جلالته بالحرّيات الإعلامية في

معظم كتب التكليف السامية لأكثر من حكومة من الحكومات المتعاقبة في الأردن، فإنه لا يزال هناك بعض الإشكاليات والصعوبات التي تواجه عمل الإعلامي، كتعرّضه للمساءلة القانونية – على سبيل المثال لا الحصر –؛ مما يعني عدم شعور الإعلاميين بالحريات الإعلامية الكافية التي تجعله يكتب بكل أريحية. بناء عليه، تنبع أهمية هذه الدراسة من اهتمام الرأي العام الأردني بالحرّيات الإعلامية وندرة الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت هذا الموضوع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها معرفة واقع الحرّيات الإعلامية في الأردن. ومن المأمول بعد الانتهاء من هذه الدراسة أنها ستفيد الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية من خلال ما ستتوصل إليه من نتائج.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف ما يلي:

1 – الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين في الأردن.

2 – الخصائص المهنية للإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية في الأردن.

3 – واقع الحرّيات الإعلامية في الأردن.

4 – مدى تعرض الإعلامي إلى ضغوط ومضايقات في أثناء تأديته لعمله.

5 – مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية وعينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة، الدخل الشهري، المستوى التعليمي، القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، نوع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة تحقيق الأهداف آنفة الذكر من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين في الأردن؟

2 – ما الخصائص المهنية للإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية في الأردن؟

3 – ما واقع الحرّيات الإعلامية في الأردن؟

4 – ما الضغوط والمضايقات التي يتعرض لها الإعلاميون العاملون في المؤسسات الإعلامية في الأردن في أثناء تأديتهم لأعمالهم؟

5 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية وعينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة، القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، نوع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها؟

الطريقة والإجراءات:

1 – المنهج المستخدم في الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى دراسة وتحليل خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، لذا فإن أهم منهج يمكن الاعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة، بالإضافة إلى أنه يعد من أبرز المناهج المستخدمة في ميدان الدراسات الاجتماعية والإعلامية.

2 – مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإعلاميين المنتسبين لنقابة الصحفيين الأردنيين، البالغ عددهم 813 صحفياً، وذلك استناداً إلى سجلات النقابة، ونقابة الصحفيين الأردنيين تجمع وتؤطر جميع الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء المعتمدة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومراسلي الصحف الخارجية، بالإضافة إلى الصحافة الإلكترونية.

3 – عينة الدراسة: واستناداً إلى المعايير الإحصائية العلمية المتبعة في تصميم العينات، فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة بنسبة 30% من مجتمع الدراسة؛ حيث بلغ حجم العينة (271) إعلامياً من المجموع الكلي لمجتمع الدراسة البالغ (813) إعلامياً. واستخدمت طريقة العينة العشوائية المنتظمة، من خلال حساب مسافة الانتظام بين كل مفردة والتي تليها بقسمة مجتمع الدراسة على عدد أفراد العينة (813 ÷ 271 = 3)، واختيرت المفردة الأولى بشكل عشوائي؛ حيث بدأ الاختيار من المفردة (3) في السجلات. ووزعت (300) استبانة على الصحفيين عينة الدراسة، استبعدت (40) استبانة لعدم اكتمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (260) استبانة.

4 – أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة بحثية للحصول على البيانات والمعلومات من المبحوثين، وقد طورت اعتماداً على المقاييس المستخدمة

في الدراسات السابقة كما عرضت على عدد من المحكمين الأكاديميين والإعلاميين، واعتمدت بصورتها النهائية لتشمل عدة أقسام؛ حيث اشتمل القسم الأول على خصائص أفراد عينة الدراسة والمكونة من الجوانب الشخصية والمهنية للإعلاميين. وبالمقابل صمم القسم الثاني على شكل مقياس ليكارت الخماسي لقياس الفقرات المعبرة عن أهداف الدراسة، وتأخذ الإجابات عن هذه الفقرات التدرج (موافق بشدة، موافق، معارض بشدة، معارض، محايد) وقد أعطيت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1).

5 – **صدق الأداة وثباتها:** ويقصد به دراسة مدى ملاءمة الاستبانة المستخدمة في قياس الموضوعات أو الظواهر التي يسعى الباحث إلى معرفتها ومدى قدرة هذه الأداة على قياس المعلومات المطلوبة وتوفيرها؛ أي التحقق من أن الأداة قادرة على قياس الشيء الذي وضعت لأجله، وقد تؤكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي التخصص والخبرة والكفاية العلمية لإبداء رأيهم في الاستبانة، سواء من حيث مناسبة فقراتها لأهداف البحث، أو مدى تغطيتها للجوانب والمجالات المقصودة في الدراسة. وبناء على ملاحظات المحكمين فقد أجريت بعض التعديلات؛ حيث ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية. وأما فيما يتعلق بدرجة ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) الذي يقصد به قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها بهدف التوصل إلى النتائج نفسها، وإمكان إعادة تطبيق أداة الاستبانة والحصول على نتائج ثابتة، استخرجت معاملات كرونباخ ألفا Chronbach's Alpha لفقرات الدراسة الموحدة التدريج، وتبين أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية؛ إذ إن جميع معاملات الثبات كانت أعلى من (0,60)، وهي الحد الأدنى المقبول للثبات.

6 – **المعالجة الإحصائية:** للإجابة عن تساؤلات الدراسة استخدمت أساليب التحليل الإحصائي بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (SPSS)، وهي حزمة البرامج الإحصائية (Statistically Package for Social Sciences) ومقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة من خلال التكرارات والنسب المئوية. وقد اختيرت الأساليب الإحصائية الملائمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وهي:

1 – الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف استجاباتهم لفقرات الاستبانة.

2 – اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها (Cronbach's Alpha) كرونباخ ألفا الذي استخدم لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

3 – اختبار (ت) T.Test (paired -sample) لفروق العينات المتزاوجة؛ حيث يقوم هذا النوع باختبار الفروق بين إجابات عينة واحدة حول موضوعين أو مجالين مختلفين.

4 – اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في الاتجاهات بحسب بعض المتغيرات.

عرض البيانات ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول، ونصه "ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين في الأردن؟".

يبين جدول (1) فيما يتعلق **بمتغير الجنس** أن النسبة الكبرى من (عينة الدراسة) كانت من الذكور؛ إذ بلغت 69,1%، في حين أن 30,9% منهم كانوا إناثاً، وهي منسجمة مع واقع مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، التي ما زالت متدنية؛ حيث بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث في الأردن بصفة عامة خلال عام 2009 نحو 16%. وقد يعزى هذا إلى تفضيل المرأة العمل بمهن تكون مقبولة اجتماعياً؛ حيث لا يزال هناك تحفظ على عمل المرأة في الإعلام لدى بعض الفئات الاجتماعية. أما بالنسبة إلى **متغير العمر** فتبين أن 30,4% من الإعلاميين الذين أُجريت عليهم هذه الدراسة كانوا أكبر من 40 سنة وهي الفئة التي أخذت تكتسب خبرة في العمل الإعلامي من حيث المبدأ، في حين 25,7% من الإعلاميين راوحت أعمارهم بين 25 –30 سنة وهي الفئة الأكثر قدرة على متابعة العمل الصحفي تلاهم 24,2% ممن راوحت أعمارهم بين 31–35 عاماً، وكان 19,7% منهم في الفترة العمرية 36–40 عاماً. وبخصوص **متغير الحالة الاجتماعية** فقد تبين أن 62,7% من الإعلاميين الذين أُجريت عليهم الدراسة متزوجون، في حين بلغت نسبة غير المتزوجين 34,2%، وبلغت نسبة الذين أجابوا بغير ذلك 3,1% من الإعلاميين الذين أُجريت عليهم الدراسة. أما **متغير الدخل** فقد بلغت نسبة الإعلاميين الذين تراوح أجورهم بين 300 و 600 دينار أردني 57,4%، في حين كانت نسبة مَن يتقاضون ما بين 601 و 900 دينار أردني شهرياً 22,9%، أما مَن يتقاضون أكثر من 900 دينار

أردني شهرياً فقد كانت نسبتهم 9,2%، بينما كانت نسبة الإعلاميين الذين يتقاضون أقل من 300 دينار أردني شهرياً 10,5%. تبين النتائج أن نسبة كبيرة من الإعلاميين هم من ذوي الدخل المتوسط، ولا بد من الإشارة إلى أن الدخل المادي للإعلامي يؤثر في الحريات الإعلامية؛ فتوفير دخل مادي يضمن للإعلامي حياة كريمة، ويحميه من التعرض لنمط الاحتواء الناعم، والرشوة وشراء الذمم، ويضمن الموضوعية والحرية للإعلام. وهذا يتفق مع دراسة مكاوي، التي ذهبت إلى أنّ ارتفاع مستوى كل من الدخل القومي والتعليم له أثر واضح على الحريات الصحفية. **وبخصوص متغير المؤهلات العلمية**، تبين أن 23,6% من الإعلاميين الذين أُجريت عليهم الدراسة يحملون شهادات الدراسات العليا، وأن 66% منهم يحملون شهادة البكالوريوس، في حين أن 7,3% منهم يحمل شهادة الدبلوم المتوسط، و3,1% منهم يحملون شهادة الثانوية العامة. وهذا يدل على أن أغلب الإعلاميين في الأردن هم على درجة عالية من العلم والثقافة؛ الأمر الذي يجب أن ينعكس على العمل والإنتاج الإعلامي من صحافة مكتوبة ومرئية ومسموعة وإلكترونية. فالمؤسسات الإعلامية أصبحت تفضل استخدام خريجي الجامعات في ضوء تعدد التخصصات التي تسهم في صناعة الإعلام.

جدول (1)
الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

خصائص العينة		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	180	69,1
	أنثى	80	30,9
	المجموع	260	100,0
الفئة العمرية	25–30 سنة	67	25,7
	31–35 سنة	63	24,2
	36–40 سنة	51	19,7
	أكبر من 40 سنة	79	30,4
	المجموع	260	100,0

تابع/ جدول (1)
الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

خصائص العينة		التكرار	النسبة المئوية %
الحالة الاجتماعية	أعزب	89	34,2
	متزوج	163	62,7
	غير ذلك	8	3,1
	المجموع	260	100,0
متوسط الدخل الشهري	300–600 دينار	149	57,4
	601–900 دينار	60	22,9
	أقل من 300 دينار	27	10,5
	أكثر من 900 دينار	24	9,2
	المجموع	260	100,0
المؤهل العلمي التخصص العلمي	ثانوية عامة	8	3,1
	دبلوم متوسط	19	7,3
	بكالوريوس	173	66,0
	دراسات عليا	62	23,6
	المجموع	260	100,0

النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني، ونصه "ما الخصائص المهنية للإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية في الأردن؟". للإجابة عن هذا السؤال استخرجت التوزيعات التكرارية للفقرات والأسئلة ذات العلاقة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

1 – بالنسبة إلى **متغير التخصص العلمي**: يبين جدول (2) أن نسبة الإعلاميين الذين يحملون شهادة في تخصص الصحافة والإعلام 42%، بينما حاز 16,7% منهم على شهادة في تخصص الآداب، و17,1% منهم في تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبلغت نسبة الإعلاميين الذين يحملون شهادات في تخصص التجارة والإدارة العامة 12,1%، في حين بلغت نسبة الحاملين لشهادة في

تخصصات العلوم 6,2%، و1,6% هي نسبة من يحمل شهادة في تخصص الشريعة، بينما كانت نسبة الإعلاميين الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصصات أخرى 4,3%. نلاحظ أن النسبة الكبرى من الإعلاميين حاصلون على شهادة في تخصص الصحافة والإعلام، وهذا يعني أن الإعلامي الأردني إعلامي متخصص في مهنته.

جدول (2)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
صحافة وإعلام	110	42,0
آداب	43	16,7
علوم اجتماعية وإنسانية	45	17,1
تجارة وإدارة أعمال	31	12,1
شريعة	4	1,6
علوم	16	6,2
أخرى	11	4,3
المجموع	260	100,0

2 – نوع المؤسسة الإعلامية: يشير جدول (3) إلى أن 52,7% من الإعلاميين يعملون في مؤسسات إعلامية معنية بالصحافة المطبوعة، بينما كان 14,2% منهم يعملون في مؤسسات إعلامية ذات طابع تلفزيوني، و13,1% منهم في وكالات الأنباء، وكانت نسبة 10,4% من الإعلاميين الذين أجريت عليهم الدراسة يعملون في مؤسسات إذاعية، و5% منهم في الصحافة الإلكترونية، بينما بلغت نسبة من يعملون كمستشارين في وزارات أو مؤسسات حكومية 4,2%، في حين لم تتجاوز نسبة الذين يعملون كمستشارين في مؤسسات غير حكومية 0,4%. وقد شملت عينة الدراسة إعلاميين يعملون في مختلف قنوات الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع، حتى الإعلام الإلكتروني.

جدول (3)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها

المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها	التكرار	النسبة المئوية %
صحافة مطبوعة	137	52,7
تلفزيون	37	14,2
وكالة أنباء	34	13,1
إذاعة	27	10,4
صحافة إلكترونية	13	5,0
مستشار في وزارة أو مؤسسة حكومية	11	4,2
مستشار في مؤسسة غير حكومية	1	0,4
المجموع	260	100,0

3 – **القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة الإعلامية**: يبين جدول (4) أن 62,3% يعملون في القطاع الخاص، و35,4% يعملون في مؤسسات إعلامية حكومية، في حين أن 1,9% منهم يعملون في مؤسسة إعلامية يملكونها أو يشاركون فيها، ولم تتجاوز نسبة الإعلاميين الذين أجابوا بغير ذلك من القطاعات المذكورة 0,4%. تبين النتائج أن نصف عينة الدراسة هي من الإعلاميين العاملين في القطاع الخاص؛ وقد يدل ذلك على وجود امتيازات وظيفية ومهنية يتمتع بها الإعلامي عند عمله في القطاع الخاص؛ مما يجعله يفضله على القطاع الحكومي. كما يمكن اعتبار ارتفاع نسبة الإعلاميين العاملين في القطاع الخاص مؤشراً على تطور الإعلام الأردني لوجود مؤسسات إعلامية خاصة؛ حيث لم تقتصر المؤسسات الإعلامية على القطاع الحكومي، ويمكن اعتبار ذلك نقطة إيجابية لصالح الإعلام الأردني.

جدول (4)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحفي

نوع المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع خاص	162	62,3
قطع حكومي	92	35,4
مؤسستك الخاصة أو مع شركاء	5	1,9
غير ذلك	1	0,4
المجموع	260	100,0

4 – **نوع العمل الإعلامي**: يوضح جدول (5) أن نسبة المحررين كانت 34%، بينما كانت نسبة من يعملون بمهنة صحفي 27%، و9,2% من الإعلاميين يعملون بمهام المراسل الصحفي، في حين يعمل 5,6% كمذيع و5,4% كمستشار. وتمثل نسبة الإعلاميين الذين يعملون ككاتب عمود 3,6%، وبلغت نسبة معدي البرامج 3,1%، وكانت نسبة المخرجين 2,1%، ونسبة من يشغلون منصب مدير مؤسسة إعلامية 1,4%، ولم تتعد نسبة الذين يشتغلون كمنتج 0,4%، في حين أن نسبة الذين أجابوا غير ذلك كانت 8,2%.

جدول (5)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع العمل الإعلامي الذي يمارسونه

طبيعة العمل الإعلامي	التكرار	النسبة المئوية %
محرر	87	34,0
صحفي	70	27,0
مراسل صحفي	24	9,2
مذيع	15	5,6
مستشار	14	5,4
كاتب عمود	10	3,6
معد برامج	8	3,1
مخرج	6	2,1

تابع/ جدول (5)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع العمل الإعلامي الذي يمارسونه

طبيعة العمل الإعلامي	التكرار	النسبة المئوية %
مدير مؤسسة إعلامية	4	1,4
منتج	1	0,4
غير ذلك	21	8,2
المجموع	260	100,0

5 – الخبرة العملية في مجال الإعلام: يشير جدول (6) إلى أن ما نسبته 27,3% من الإعلاميين كانت خبرته من 5–9 سنوات في المجال الإعلامي، في حين كانت نسبة الذين راوحت خبرتهم بين 10 و 14 عاماً 23,1%، ومثلت 20% منهم من كانت خبرته بين 1 و 4 أعوام في هذا المجال، وبلغت نسبة ذوي الخبرة التي تفوق عشرين عاماً 16,5%، وكانت نسبة من أفادوا أن خبرتهم تراوح بين 15 و 19 عاماً في مجال العمل الإعلامي 13,1%. وتبين النتائج أن هناك تنوعاً بين عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة، فقد راوحت الخبرة لديهم من عام واحد إلى ما فوق عشرين عاماً، وهذا ينعكس على نتائج الدراسة من حيث قدرة العينة على تقديم بيانات موضوعية تخدم هدف الدراسة.

جدول (6)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب سنوات الخبرة في مجال العمل الإعلامي

سنوات الخبرة في مجال العمل الإعلامي	التكرار	النسبة المئوية %
5–9 سنوات	71	27,3
10–14 سنة	60	23,1
1–4 سنوات	52	20,0
أكثر من عشرين عاماً	43	16,5
15–19 سنة	34	13,1
المجموع	260	100,0

النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث، ونصه "ما واقع الإعلام والحريات الإعلامية في الأردن؟". يبين جدول (7) أن واقع الإعلام – وفقاً للمتوسط

الحسابي الكلي للفقرات التي قامت بقياس واقع الإعلام في الأردن وتطور مؤسساته الإعلامية – كان دون المتوسط؛ وذلك لأنه بلغ (2,6) وهو أقل من المتوسط الحسابي المعياري البالغ (3,00). كما أن الفقرة (1)، ونصها: "**حصل تطور واضح على المؤسسات الإعلامية الأردنية في السنوات العشر الأخيرة**"، حصلت على متوسط حسابي قدره (3,86)، وهي أعلى من المتوسط المعياري الحسابي (3,00)، بينما حصلت باقي الفقرات على متوسطات حسابية أقل من (3,00)، والجدول (7) يوضح ذلك. فالنتيجة التي تظهرها البيانات أن اتجاهات الإجابة لدى عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بواقع الإعلام ومؤسساته الإعلامية تتجه نحو السلبية؛ كون متوسطاتها الحسابية جميعها أقل من متوسط أداة القياس (3,00)، على الرغم من موافقة عينة الدراسة على تطور الإعلام الأردني في السنوات العشر الأخيرة؛ ففي عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين أنشئ العديد من المؤسسات الإعلامية الخاصة المقروءة والمسموعة والمرئية، كما انتشرت الشبكة العنكبوتية في مختلف أرجاء الأردن؛ حيث يستطيع أبناء المدن والقرى والبادية والأغوار استخدام شبكة الإنترنت ومتابعة ما يحدث على مستوى الوطن وعلى مستوى العالم، من أحداث وتطورات لحظة بلحظة. وقد رافق هذا الانتشار للإنترنت انطلاق عدد ضخم من المواقع الإلكترونية الأردنية التي أصبحت مصدراً سريعاً ومباشراً للاطلاع على أحدث الأخبار والآراء. إلا أن هذا التطور لم ينعكس على واقع الإعلام والمؤسسات الإعلامية الأردنية بالشكل الذي يرضي الإعلاميين؛ **أي أن واقع الإعلام والمؤسسات الإعلامية واقع غير مرض بالنسبة إلى الإعلاميين**، ويعزو الباحثون ذلك إلى وجود العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك، منها – على سبيل المثال لا الحصر – صعوبات إدارية تعانيها المؤسسات الإعلامية الأردنية، كتعيين مديري المؤسسات الإعلامية من خارج المؤسسات نفسها؛ مما يؤثر سلباً على أداء العاملين فيها، بسبب فقدهم للحافز الذي يدفعهم للتطور من أجل الوصول إلى مناصب إدارية متقدمة، بالإضافة إلى ضعف التخطيط السليم لتنمية الكوادر البشرية، والرقابة الحكومية على أداء المؤسسات التي تعتبر أحد أهم عوامل تراجعها إعلامياً.

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة بحسب تقييمهم لواقع الإعلام في الأردن وتطور مؤسساته الإعلامية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم المتسلسل
1	حصل تطور واضح على الإعلام الأردني في السنوات العشر الأخيرة.	3,86	0,97	1
11	تراجعت الصحف الورقية لصالح الصحافة الإلكترونية.	2,79	1,36	2
2	يسهم الإعلام الرسمي ممثلاً بمؤسسة الإذاعة والتلفزيون في رفع مستوى الوعي لدى الأفراد تجاه القضايا المهمة في المجتمع.	2,77	1,20	3
3	معظم العاملين في المؤسسات الإعلامية الأردنية من الكفاءات الإعلامية المميزة.	2,76	1,28	4
6	يعاني الإعلام الأردني غموضاً في الرسالة الإعلامية.	2,59	1,28	5
10	تطغى المساحات الإعلانية في الصحف اليومية على مساحات التحرير.	2,54	1,34	6
5	ينافس التلفزيون الأردني المحطات الفضائية العربية الأخرى.	2,53	0,74	7
4	استحداث هيئة المرئي والمسموع أسهم في تطور الإعلام في الأردن.	2,52	1,17	8
7	تعيين مديري المؤسسات الإعلامية من خارج المؤسسات نفسها يؤثر سلباً على أداء العاملين فيها.	2,30	1,47	9
8	الرقابة الحكومية على أداء مؤسسة الإذاعة والتلفزيون أحد أهم عوامل تراجعها إعلامياً.	1,99	1,23	10
9	يلاحظ ضعف التخطيط السليم لتنمية الكوادر البشرية في المؤسسات الإعلامية الأردنية.	1,91	1,15	11
	المجموع	2,60	0,50	

ويشير جدول (8) إلى أن واقع الحريات الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الصحفيين المنتسبين للنقابة – وفقاً للمتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي قامت

بقياس واقع الحريات الإعلامية في الأردن – كانت دون المتوسط؛ وذلك لأنه بلغ (2,85) وهو أقل من المتوسط الحسابي المعياري البالغ (3,00). كما يشير جدول (8) إلى أن الصحافة الإلكترونية لا تتمتع بحرية أكبر من الصحافة الورقية؛ حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي، مقداره (3,32) وهو أعلى من المتوسط المعياري الحسابي (3,00)، كما أن نقابة الصحفيين تؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن حرية الإعلام؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3,08)، وهي أيضاً أعلى من المتوسط الحسابي المعياري، هذا، وقد بلغ المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على "**حجب الحكومة لبعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت يناقض توجهاتها نحو دعم الحريات الإعلامية**" ما مقداره (3,02)، في حين حصلت باقي الفقرات متوسطات حسابية أقل من (3,00)، وجدول (8) يوضح ذلك. النتيجة التي تظهرها البيانات أن اتجاهات الإجابة لدى عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بواقع الحريات الإعلامية في الأردن تتجه نحو السلبية؛ كون المتوسط الحسابي الكلي أقل من متوسط أداة القياس (3,00)؛ أي أن هناك ضعفاً في الحريات الإعلامية في الأردن. فالإعلام المرئي والمسموع لا يزال جزء كبير منه مملوكاً، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الحكومة، فيما يواجه الإعلام المستقل الخاص ضغوطات هائلة تحدُّ كثيراً من استقلاليته وحريته الذاتية والموضوعية، من خلال جملة من المناطق المحرّمة والمحظورة؛ فاستحداث قنوات إعلامية خاصة جديدة، ما هو إلا إضافة كمية، للقنوات التلفزيونية والإذاعية؛ إذ إن ما تقدمه هذه القنوات لا يزال يفتقر إلى الجرأة والموضوعية؛ مما حال دون منافستها للمحطات الفضائية العربية الأخرى، كما أن أداءها يخضع للرقابة الحكومية التي تعد أحد أهم أسباب تراجعها إعلامياً. وجاءت إجابة أفراد العينة عن بعض العبارات التي توضح ضعف الحريات الخاصة بالمواقع الإلكترونية أعلى من متوسط أداة القياس (3,00). كعبارة "إن حجب الحكومة لبعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت يناقض توجهاتها نحو دعم الحريات الإعلامية"، وعبارة "الصحافة الإلكترونية لا تتمتع بحرية أكثر من الصحافة الورقية"؛ مما يدل على ضعف الحريات المتعلقة بالمواقع الإلكترونية، ولا سيما بعد أن قامت الحكومة بإخضاع المواقع الإلكترونية لقانون المطبوعات والنشر. إن الإنترنت كوسيلة من وسائل التعبير عن الرأي، ليس بمنأى عن الرقابة؛ حيث إن حرية التعبير به ليست مطلقة ولكنها محدودة. أما بالنسبة إلى عبارة إن "نقابة الصحفيين تؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن حرية الإعلام" فقد كانت

اتجاهات الإجابة لدى عينة الدراسة عن هذه العبارة تتجه نحو الإيجابية، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتائج دراسة خلف التي وجدت أن نقابة الصحفيين لا تقوم بدورها في الدفاع عن الإعلاميين والحريات الإعلامية ليتمكنوا من ممارسة عملهم بحرية وأمان. كما جاء المتوسط لعبارة "**أسهمت التشريعات الإعلامية الأخيرة في الأردن في ارتفاع درجة حرية الإعلام**" دون المتوسط؛ حيث بلغ (2,7) وهو أقل من المتوسط الحسابي المعياري البالغ (3,00)، وهذا يدل على مدى مساهمة التشريعات الإعلامية في خفض سقف الحريات الإعلامية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أبو المنصور Abul Mansur، من أن القوانين واللوائح الخاصة بالإعلام والصحافة تحدّ من حرية الإعلام؛ حيث إنها تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعدّ انتهاكاً لها، وإن بعض هذه القوانين يتعارض مع قيم الديمقراطية وإن معظم الأحكام والقوانين في مختلف درجاتها تمس حرية الصحافة. وهذا ما خلصت إليه أيضاً دراسة روو Row، من أن الأنظمة والقوانين السائدة في البلاد العربية مقيدة للحرية الصحفية.

جدول (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة بحسب تقييمهم لواقع الحريات الإعلامية في الأردن

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم المتسلسل
8	الصحافة الإلكترونية لا تتمتع بحرية اكبر من الصحافة الورقية.	3,32	0,96	1
16	تؤدي نقابة الصحفيين دوراً مهماً في الدفاع عن حرية الإعلام.	3,08	1,21	2
17	حجب الحكومة لبعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت يناقض توجهاتها نحو دعم الحريات الإعلامية.	3,02	1,18	3
2	أسهمت المحطات الفضائية الأردنية الخاصة في رفع سقف الحريات الإعلامية.	2,92	1,20	4
18	تتمتع وكالة الأنباء الأردنية بحرية معقولة.	2,90	1,11	5
5	يتعرض ما تنشره الصحف الأردنية وما تبثه المحطات التلفزيونية والإذاعية الأردنية لرقابة الحكومة المسبقة.	2,85	1,48	6

تابع/ جدول (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة بحسب تقييمهم لواقع الحريات الإعلامية في الأردن

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم المتسلسل
1	تمتعت المؤسسات الإعلامية الأردنية بسقف عال من الحرية، خاصة في السنوات العشر الماضية.	2,84	1,20	7
9	هناك انسجام بين التشريعات الصحفية وتوجهات جلالة الملك نحو الحريات الصحفية ومنع توقيف الإعلاميين.	2,84	1,14	8
12	إطلاق مهنة الصحافة لكل مواطن دون أية قيود مسبقة.	2,80	1,23	9
4	أسهمت التشريعات الإعلامية الأخيرة في الأردن في ارتفاع درجة حرية الإعلام.	2,71	1,17	10
7	الصحف الأكثر مبيعاً هي الصحف الأكثر حرية.	2,66	1,12	11
3	تدخل رؤساء التحرير ومجالس إدارة الصحف سلبياً أسهم في أزمة الحريات الإعلامية في الأردن.	2,60	1,36	12
15	تدخل شركات الإعلان في سياسة المؤسسة الإعلامية يرفع من كفاءتها.	2,59	0,98	13
	المجموع	2,85	0,44	

النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرابع، ونصه "ما الضغوط والمضايقات التي يتعرض لها الإعلاميون العاملون في المؤسسات الإعلامية في الأردن؟". للإجابة عن هذا السؤال استخرجت التكرارات والنسب المئوية؛ حيث يبين جدول (9) أن نسبة الإعلاميين الذين تعرضوا لضغوط أو مضايقات بسبب نشر مادة إعلامية بلغت 39,6%، في حين كانت نسبة الذين لم يتعرضوا لهذه المضايقات 60,4% من الإعلاميين الذين جرت عليهم الدراسة. وتبين النتائج أن ثلث عينة الدراسة – تقريباً – تعرضوا للضغوط والمضايقات، وهذا يفسر سبب انخفاض المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي قامت بقياس واقع الحريات الإعلامية في الأردن، التي كانت دون المتوسط؛ وذلك لأنه بلغ (2,7) وهو أقل من المتوسط الحسابي المعياري البالغ (3,00)، فالضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون تحد من الدور الحيوي الذي تؤديه السلطة الرابعة كوسيلة رقابية على أداء الحكومات، وتحد

من حرياتهم الإعلامية في أثناء أدائهم لعملهم، وهذا انعكاس لحالة التراجع العام في مستوى الحريات الإعلامية في الأردن.

جدول (9)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب تعرضهم لضغوط أو مضايقات بسبب مادة إعلامية منشورة

هل تعرضت لضغوط أو مضايقات بسبب مادة إعلامية نشرتها؟	التكرار	النسبة المئوية %
لا	157	60,4
نعم	103	39,6
المجموع	260	100,0

وفيما يتعلق بنوع الضغوط والمضايقات التي يتعرض لها الإعلاميون يبين جدول (10) أن نسبة الإعلاميين الذين تعرضوا لضغوط أو مضايقات بسبب نشر مادة إعلامية من خلال التدخل بعملهم الإعلامي 20,4%، في حين كانت نسبة من تعرض لمنع نشر مواد صحفية 17,7%، ومن الإعلاميين من واجهوا صعوبات في الحصول على المعلومات بنسبة 14,2%، هذا، وقد أجاب 11,2% منهم بوجود رقابة مسبقة على العمل الإعلامي. في حين تعرض 10,4% لضغوطات لكشف مصادر معلوماتهم، واستدعي ما نسبته 10% من الإعلاميين من قبل الأجهزة الأمنية، هذا وقد أوقف عن العمل بشكل مؤقت ما نسبته 7,7%، وبالنسبة نفسها تعرض إعلاميون إلى التهديد، أما من نقل نقلاً تعسفياً من مقر عمله إلى مقر عمل آخر فكانت نسبتهم 6,9%، في حين فصل 5,4% من عينة الدراسة فصلاً تاماً عن عملهم نتيجة عملهم الإعلامي، وعرض 5% على المحاكم الأردنية وصودرت آلات ووثائق بما نسبته 3,8% من الإعلاميين الذين أجريت عليهم الدراسة، ومنع بالنسبة نفسها إعلاميون من حضور الفعاليات العامة. هذا، وقد أجاب 3,1% من الإعلاميين أن مؤسسات إعلامية أغلقت إغلاقاً تاماً كنوع من الضغوط والمضايقات، في حين اعتقل ما نسبته 3,1% من الإعلاميين، وأجاب 2,7% أن هناك تدخلاً في التعيينات في المؤسسات الإعلامية، أما من تعرضوا للإيذاء الجسدي فقد كانت نسبتهم ضئيلة؛ إذ بلغت 2,3%. وتبين النتائج أن النسبة الكبرى من عينة الدراسة تعرضوا لتدخل في العمل الإعلامي، تليها نسبة الإعلاميين الذين منعوا من نشر مادة إعلامية، وقد يكون التدخل على شكل تعديل نصوص مكتوبة، أو إعادة صياغة خبر،

أو التدخل في إعداد تصور خاص بطرح قضية معينة من خلال برنامج إذاعي أو تلفزيوني. وفي الغالب تكون أسباب التدخل في حال انتقاد الإعلامي لمؤسسات أو شركات لها مصالح مع المؤسسة التي يعمل بها، أو انتقاد شخصيات عامة في المجتمع، وفي بعض الحالات يأتي التدخل في العمل الإعلامي لصالح المجتمع إذا اعتبره رئيس التحرير مساساً بالعادات والتقاليد أو مساساً بالأديان، ويتفق هذا مع نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تؤكد أن التدخل في شؤون الصحافة يجب أن يكون في إطار المصلحة العامة، وإذا لم يقترن التدخل أو المنع من النشر بأسباب مهنية واضحة، اعتبر ذلك رقابة مسبقة. ويعكس ذلك أيضاً أن الضغوط على الحريات الإعلامية لا تشمل الإعلامي فقط بل مرؤوسيه أيضاً؛ حيث أصبح هؤلاء "حراس البوابة" لصالح الحكومات ومصالح مؤسساتهم دون أن تكون هناك معايير مهنية معلنة ومطروحة للإعلاميين الذين حجبت موادهم من النشر والبث.

جدول (10)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع الضغوط والمضايقات التي تعرضوا لها

نوع الضغوط أو/ والمضايقات التي تعرضت لها	التعرض للضغوط		النسبة المئوية %
	نعم	لا	
التدخل في العمل الإعلامي	%20,4	%79,6	%100
المنع من النشر	%17,7	%82,3	%100
صعوبة الحصول على المعلومات	%14,2	%85,8	%100
الرقابة المسبقة	%11,2	%88,8	%100
الضغط لكشف المصادر	%10,4	%89,6	%100
الاستدعاء من قبل الأجهزة الأمنية	%10,0	%90,0	%100
الوقف المؤقت عن العمل	%7,7	%92,3	%100
التهديد	%7,7	%92,3	%100
النقل التعسفي من مقر عمله إلى مقر عمل آخر	%6,9	%93,1	%100
الفصل التام عن العمل	%5,4	%94,6	%100
المحاكمة	%5,0	%95,0	%100

تابع/ جدول (10)
التوزع النسبي للإعلاميين بحسب نوع الضغوط والمضايقات التي تعرضوا لها

نوع الضغوط أو/ والمضايقات التي تعرضت لها	التعرض للضغوط		النسبة المئوية %
	نعم	لا	
مصادرة الآلات والوثائق	%3,8	%96,2	%100
المنع من حضور الفعاليات العامة	%3,8	%96,2	%100
إغلاق تام للمؤسسة الإعلامية	%3,1	%96,9	%100
الاعتقال	%3,1	%96,9	%100
التدخل في التعيينات	%2,7	%97,3	%100
الإيذاء الجسدي	%2,3	%97,7	%100

النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الخامس، ونصه "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع الحريات الإعلامية تعزى لمتغيرات الجنس، سنوات الخبرة، الدخل الشهري، المؤهل العلمي، القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، طبيعة العمل الذي يقوم به الإعلامي، نوع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الإعلامي"؟ للإجابة عن هذا السؤال أجري اختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار (ت). وجاءت النتائج على النحو الآتي:

1 – **متغير الجنس:** أشارت النتائج في جدول (11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية تبعاً لمتغير الجنس؛ وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0,051) وهي أعلى من (0,05).

جدول (11)
نتائج اختبار (ت) لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لاختلاف جنس الإعلامي

الجنس	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكور	2,74	0,44	1,95	256	0,057
إناث	2,62	0,455			

2 – **متغير الخبرة العملية في المجال الإعلامي:** أشارت النتائج في جدول (12) إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية؛ لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار

بلغت (0,253)، وهي أعلى من (0,05). فالإعلاميون بغض النظر عن سنوات خبرتهم العملية في مجال العمل الإعلامي يخضعون لنفس الضغوط التي تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية كالقوانين، والتشريعات، والأعراف الاجتماعية، ومدونات السلوك المهنية.

جدول (12)
نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لاختلاف الخبرة العملية في المجال الإعلامي

مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1,056	4	0,264	1,348	0,253
داخل المجموعات	49,720	254	0,196		
المجموع	50,770	258	0,000		

3 – **متغير الدخل**: أشارت النتائج في جدول (13) إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية؛ لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0,326). فالإعلاميون بغض النظر عن مستوى دخلهم الشهري يخضعون لنفس الضغوط التي تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية كالقوانين، والتشريعات، والأعراف الاجتماعية، ومدونات السلوك المهنية.

جدول (13)
نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لاختلاف الدخل الشهري للإعلاميين

مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0,687	3	0,229	1,158	0,326
داخل المجموعات	50,000	253	0,198		
المجموع	50,690	256	0,000		

4 – **متغير المستوى التعليمي**: أجري اختبار تحليل التباين الأحادي، وأشارت النتائج في جدول (14) إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير

المستوى التعليمي؛ لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0,089)، وهي أعلى من (0,05). فالإعلاميون يخضعون للضغوط نفسها التي تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية كالقوانين، والتشريعات، والأعراف الاجتماعية، ومدونات السلوك المهنية، بغض النظر عن مستوى تعليمهم.

جدول (14)
نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي للإعلاميين

مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1,282	3	2,196	2,196	0,089
داخل المجموعات	49,42	254	0,195		
المجموع	50,71	257	0,000		

5 – **متغير القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الإعلاميون سواء (حكومي، خاص)**: أجري اختبار تحليل التباين الأحادي، وأشارت النتائج في جدول (15) إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير القطاع؛ لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0,019)، وهي أقل من (0,05). وتركزت هذه الفروقات بين العاملين في القطاع العام من جهة بمتوسط حسابي (2,65)، والعاملين في مؤسساتهم الخاصة أو مع شركاء من جهة أخرى بمتوسط حسابي (3,08)، ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الإعلاميين العاملين في القطاع العام يخضعون لضغوط تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية بشكل أكبر من الإعلاميين العاملين في القطاع الخاص، ويعود ذلك إلى أن المؤسسات الإعلامية الرسمية تمثل الإعلام الحكومي الذي تموّله الدولة وتشرف عليه، وتوجهه ليكون بمثابة لسان حال السياسة الرسمية في مختلف الميادين. وما يميّز هذا الإعلام بصورة عامة – سواء المسموع منه أو المرئي أو المقروء – الرقابة الصارمة والتدخلات المستمرة من قبل الأجهزة الحكومية، التي تشكل قيداً على العاملين فيه، أما الإعلاميون الذين يعملون في القطاع الخاص فهامش الحرية لديهم أكبر؛ إذ إن المؤسسات الإعلامية الخاصة، لا ترتبط بسياسة رسمية محددة، وإنما تستند إلى توجهات الأفراد المالكين، وتسير بموجب الخطط والسياسات التي يعتمدها أصحاب المؤسسات الإعلامية أنفسهم. في

إطار هذا الإعلام، يمكن للمرء أن يقف على معطيات ووجهات نظر مخالفة لتلك التي تسوّق رسمياً؛ الأمر الذي قد يكون من شأنه أحياناً الكشف عن الحقائق والوقائع بصورة أفضل؛ ومن ثم يستقطب عدداً أكبر من الجمهور وفي المقابل يستقطب عدداً أكبر من المعلنين. وهذه النتيجة تعتبر طبيعية في ضوء النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة في البداية، وتبين أن أغلب الإعلاميين الذين تعرضوا للتوقيف هم من العاملين في القطاع الخاص؛ فارتفاع سقف الحريات لدى المؤسسات الإعلامية الخاصة يعرض العاملين فيها إلى الرقابة ثم المساءلة القانونية.

جدول (15)
نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لاختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الإعلاميون سواء (حكومي، خاص)

مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1,91	3	0,635	*3,37	0,019
داخل المجموعات	47,83	254	0,188		
المجموع	49,74	257	0,0		

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,05.

6 – متغير نوع المؤسسة التي يعمل فيها الإعلاميون: أجري اختبار تحليل التباين الأحادي، وأشارت النتائج في جدول (16) إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤسسة الإعلامية؛ لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت (0,040)، وهي أعلى من (0,05). وتركزت هذه الفروق بين العاملين في الإعلام الإلكتروني، والصحافة المكتوبة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الحرية الإعلامية للعاملين في الإعلام الإلكتروني (2,48)، والإعلام المكتوب (2,77)، وتبين أن المؤسسات الإعلامية التي لديها مستويات من الحرية الإعلامية هي الإعلام الإلكتروني، والإعلام المكتوب. لقد شهد الإعلام الإلكتروني تطوراً كبيراً خلال السنوات الخمس الماضية؛ حيث ظهرت مئات من المواقع الإلكترونية، فالصحافة الإلكترونية هي الأكثر انتشاراً من جميع وسائل الإعلام المقروءة الأخرى؛ حيث تميزت بسهولة الوصول إلى الخبر وسرعته، ووفرت خدمات تفاعلية، سهلت دخول الجمهور كشريك أساسي في صنع المحتوى الإعلامي، من خلال إبداء الرأي

والتعليق على الأخبار والمقالات؛ من هنا صنفت بأكثر وسائل الإعلام حرية. إلا أنها لم تفلت من مقص الرقيب، وأخضعت المواقع الإلكترونية لقانون المطبوعات والنشر، وأصدر (قانون جرائم أنظمة المعلومات لسنة 2010)، بالإضافة إلى حجب المواقع الإلكترونية عن الدوائر الحكومية.

جدول (16)
نتائج تحليل التباين الأحادي لمستوى الحريات الإعلامية تبعاً لنوع المؤسسات الإعلامية التي يعمل فيها الإعلاميون

مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2,576	6	0,429	*2,245	0,040
داخل المجموعات	48,197	252	0,191		
المجموع	50,773	258	0,000		

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,05.

ملخص النتائج:

أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1 – أن أغلب الإعلاميين، هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) الأردني، أما بالنسبة إلى طبيعة العمل الإعلامي فقد أظهرت الدراسة أن الغالبية من الإعلاميين يعملون في مؤسسات إعلامية معنية بالصحافة المطبوعة؛ حيث بلغت نسبتهم 52,7%. كما بينت النتائج أن الإعلاميين يعملون في مختلف مجالات العمل الإعلامي، وكانت النسبة الكبرى منهم يعملون كمحررين، تلتها نسبة من يعمل في مهنة صحفي، ثم نسبة من يعمل بمهام المراسل الصحفي، المذيع، مستشار، كاتب عمود، معد برامج، مخرج، مدير مؤسسة إعلامية، وأخيراً منتج. أما بالنسبة إلى الخبرة العملية للإعلاميين، فقد بينت النتائج أن هناك تنوعاً بين (عينة الدراسة) من حيث سنوات الخبرة؛ إذ راوحت الخبرة لديهم من عام واحد وما فوق العشرين عاماً، إلا أن أكثر من نصف عينة الدراسة تجاوزت خبرتهم عشر سنوات في العمل الإعلامي، وهذا ينعكس على نتائج الدراسة من حيث قدرة العينة على تقديم بيانات موضوعية تخدم هدف الدراسة.

2 – أن واقع الإعلام والمؤسسات الإعلامية في الأردن، واقع غير مرضٍ بالنسبة إلى الإعلاميين؛ فجزء كبير من المؤسسات الإعلامية مملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومة، بالإضافة إلى الضغوطات التي يواجهها الإعلام الخاص؛ مما يحدُّ كثيراً من استقلاليته وحريته الذاتية والموضوعية، وهناك صعوبات إدارية تعانيها المؤسسات الإعلامية الأردنية، كتعيين مديري المؤسسات الإعلامية من خارج المؤسسات نفسها؛ مما يؤثر سلباً على أداء العاملين فيها، بسبب فقدهم للحافز الذي يدفعهم للتطور من أجل الوصول إلى مناصب إدارية متقدمة، بالإضافة إلى ضعف التخطيط السليم لتنمية الكوادر البشرية، والرقابة الحكومية على أداء المؤسسات الإعلامية التي تعتبر أحد أهم عوامل تراجعها إعلامياً. أما بالنسبة إلى واقع الحريات الإعلامية، فأظهرت النتائج ضعف الحريات الإعلامية في الأردن؛ فهناك ممارسات وثوابت نص عليها في مجموع التشريعات والقوانين ذات المساس المباشر بالعمل الإعلامي، أسهمت في خفض سقف الحريات الإعلامية في الأردن، ولا تنسجم مع بنود الميثاق الوطني الذي يدعو للحرية والديمقراطية. بالإضافة إلى ضعف الحريات الخاصة بالمواقع الإلكترونية؛ حيث بينت الدراسة أن "الصحافة الإلكترونية لا تتمتع بحرية أكثر من الصحافة الورقية"؛ إذ أخضعت لقانون المطبوعات والنشر؛ مما يدل على ضعف الحريات المتعلقة بالمواقع الإلكترونية، **ونلاحظ هنا اتفاق هذه النتائج مع نظرية السلطة التي تبين أن الدولة قد تسمح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيام هذه الصحف واستمرارها رهناً برغبة السلطة. كما أن درجة الحرّية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد في المجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحرّيات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة.**

3 – أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية تبعاً لمتغير الجنس، سنوات الخبرة في مجال الإعلام، الدخل الشهري، المستوى التعليمي، وطبيعة العمل الذي يقوم به الإعلامي. وفي المقابل بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية، تبعاً لمتغير نوع المؤسسة التي يعمل فيها الإعلاميون؛ فبينت النتائج أن الإعلاميين الذين يعملون في الإعلام الإلكتروني، والإعلام المطبوع لديهم مستويات من الحريات الإعلامية أعلى من غيرهم من الإعلاميين، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الحريات الإعلامية، تبعاً لمتغير القطاع الذي تنتمي إليه

المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الإعلاميون؛ فالعاملون في القطاع العام يخضعون لضغوط تعمل على خفض سقف حرياتهم الإعلامية بشكل أكبر من الإعلاميين العاملين في القطاع الخاص، **وهنا يمكننا ربط هذه النتيجة بنظرية "حارس البوابة"؛ حيث تمر الأخبار في المؤسسات الإعلامية الحكومية بقنوات تعمل على تنقيتها وتنقيحها، ويتم فيها اتخاذ قرارات، تتعلق بحجم المعلومات ونوعها والأخبار التي يمكن نشرها، يتحكم في توزيعها حراس هذه القنوات من رؤساء تحرير ومديري محطات. وفي أغلب الأحيان ترجح مصلحة السلطة الحاكمة وتؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الأخبار التي يسمح ببثها مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بقضايا اجتماعية أو أخبار قد تثير حفيظة غالبية المجتمع، وهنا نرى ارتباطاً بسيطاً بين نظرية المسؤولية الاجتماعية وهذه النتيجة.**

التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة توصي الدراسة بما يأتي:

1 – ضرورة إعادة هيكلة منظومة التشريعات التي تمسّ الحريات الإعلامية وتشكّل سقوفاً متعددة لها، من خلال إلغاء كل العقوبات السالبة للحرية، والحدّ – قدر المستطاع – من الممنوعات والعبارات الهلامية الفضفاضة التي تسمح للحكومة ومؤسساتها والقوى المتنفذة بتفسير النصوص كيفما أرادت والحدّ من الحرية الإعلامية بصورة كبيرة.

2 – تشجيع الصحافيين والإعلاميين من خلال النقابة والمؤسسات الإعلامية المدنية المستقلة على إبلاغ الهيئات والمؤسسات المدنية المعنية بالدفاع عن الحريات الإعلامية عن أي انتهاكات للحريات الإعلامية من قبل إدارات مؤسساتهم ليس لأسباب مهنية بل سياسية.

3 – إلزام المؤسسات الإعلامية (عامة وخاصة) تحسين الوضع المعيشي للإعلاميين، ورفع رواتبهم بما يكفل لهم حياة كريمة تغنيهم عن أية تأثيرات جانبية قد تصنف في إطار (الاحتواء الناعم).

4 – استقلالية المؤسسات الإعلامية، مادياً وإدارياً؛ لأن المؤسسات الإعلامية، إن لم تكن مستقلة، فلن تنتج إعلاماً حراً.

المراجع :

إبراهيم محمد سعد (2004). **حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**. الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

أمين العضايلة (1997). **الإعلام والرقابة: بحث مقدم لندوة الصحافة والإعلام في الأردن**. المركز الأردني للدراسات والمعلومات.

تركي نصار (2004). **وسائل الإعلام وقضايا المجتمع**. إربد: مؤسسة حماد للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.

تيسير أبو عرجة (1999). **الصحافة المعاصرة**. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

تيسير أبو عرجة (2003). **الإعلام والثقافة العربية: الموقف والرسالة**. عمان: دار مجدلاوي.

جيهان رشتي (1978). **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**. الطبعة الثانية، القاهرة: دار الفكر العربي.

حسن عماد مكاوي (1994). **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

سالم فروان الهويمل (1998). حرية الرأي في التشريع الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

سليمان صالح (2002). **أخلاقيات الإعلام**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

سهيل خلف (2005). حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

عبدالحليم يعقوب (2003). **حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية: دراسة تحليلية مقارنة للصحف والقوانين السودانية والأردنية في الفترة من 1989– 1999**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

عصام عزالدين (2006). نظريات الخطاب النقدي لعولمة أنظمة الاتصال العالمية والتبعية الإعلامية. **جريدة النور**، يصدرها الحزب الشيوعي السوري، العدد (251) بتاريخ (2006/6/28).

عمر السويلميين (2005). **حرية الرأي كأحد حقوق الإنسان (الأردن كحالة دراسة)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

محمد جاسم فلحي الموسوي (2003)، **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**. الأكاديمية العربية في الدنمارك، http://www/ao-academy.org

Abul Mansur, A (2002). *Freedom of the Press and its constraints: A study of press regulations in Bangladesh*. York University.

Baran, S. and Dennis D. (2003). *Mass communication Theory: Foundations, Ferment and Future*. (3rd edition), Canada: Thomson-Wadsworth.

Chan, J. And Francis Davis, (2007). *The Primacy of local interests and freedom, A survey study of hong kong journalists*.

John, S. Mill, (1975). "*On Liberty*". Edited by David Spitz. Company, (1st Ed.). New York.

McQuail, D. (2000). *Mass communication theory*. (4th edition), London: Sage Publications.

قدم في: يناير 2012

أجيز في: يونيو 2012

Media Freedom in Jordan: A Social Study on a Sample of Jordanian Media

Maissa N. Rawashdeh*
Hamza Al-Khaddam**
Khloud O. Marashdeh***

This study aims to examine the status of media freedom in Jordan. A random sample of 265 media professionals from both sexes was selected; and a questionnaire was distributed as a data collection tool. The data collected was then, analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences software (SPSS), through selecting the appropriate statistical techniques to answer the research questions which included: descriptive statistics, Cornobach's Alpha to measure the internal consistency of the study tool, the paired sample t-test and the one-way ANOVA test. The study revealed a lack of media freedom in Jordan as a result of the too many changes in media laws and legislations that occurred during the previous years. Results also showed that the majority of media professionals who participated in this research sample hold a university degree and have a high level of knowledge and awareness. Furthermore, it showed that Jordanian media professionals are specialized and have the necessary professional qualifications that would enable them to do a professional and highly skilled work.

* Researcher in social sciences and producer at Jordan TV , Jordan
** Department of Social Sciences, Al-Balqa Applied University / Ajloun University College. Jordan.
*** Researcher in social sciences, Ministry of Labor Jordan

The study proved that there are no statistically significant differences among respondents when we consider the variables of gender, years of experience in the field of media, monthly income, educational level, and the nature of their media task. While it showed that there are statistically significant differences among the respondents when the type of institutions they work in, and the media sector they belong to are taken into consideration. The study revealed that those who work in electronic and print media enjoy higher levels of media freedom than others who work in a different media sector. Furthermore, media professionals working in the public sector are subjected to pressures that reduce the limit of the media freedom they enjoy compared to those working in the private media sector. Finally, the study concluded with a number of recommendations aiming at enhancing media freedom in Jordan.

Keywords: Media Freedom, Status of the Jordanian Media, Media Institutions in Jordan.